

## أخبار القضاء والأمن

## الدرجات النارية «مطاردة» في طرابلس

عبد الكافي الصمد

مشهد الدرجات النارية وهي تجول في شوارع مدينة طرابلس تراجع تراجعاً ملحوظاً في الأيام الأخيرة، نتيجة حملة قوى الأمن الداخلي لمصادرة الدرجات المخالفة، وذلك بعد تكاثر ورود الشكاوى من مواطنين عن تجاوزات كثيرة يقوم بها راكبو الدرجات تجاههم. الحملة لا تقتصر على طرابلس فقط، بل تشمل مختلف المناطق اللبنانية. حجزت القوى الأمنية عشرات الدرجات المخالفة التي أوقفت على دفعات متتالية، قبل إتلافها كلياً. آخرها كانت العملية التي جرت قبل نحو شهرين في التعنور قرب البداوي، استخدمت فيها جرافات ومحادل متوسطة وكبيرة، وقد حوّلت الدرجات إلى خردة.

حملة مطاردة القوى الأمنية للدرجات النارية المخالفة تحوّلت إلى عملية كَرْ وفرّ تشبه لعبة القط والفأر، وأدت إلى «توقيف عشرات الدرجات في الأيام الأخيرة»، وفق ما أكد مسؤول أمني لـ«الأخبار»، ما دفع سائقي هذه الدرجات إلى استخدام الشوارع الداخلية والفرعية بعيداً عن أعين القوى الأمنية التي انتشرت بكثافة لافتة في أغلب الشوارع الرئيسية والتقاطعات والساحات العامة، وخصوصاً في فترات بعض الظهر وأيام الأحاد. يُشار إلى أن كثيرين من أصحاب الدرجات عمدوا إلى تخبئتها بانتظار تسوية أوضاعها، أو إلى حين تخفيف الإجراءات في الأيام المقبلة.

من جهة ثانية، فإن هذه الحملة انعكست سلباً على عمل مؤسسات ومطاعم تعتمد في الكثير من عملها على توصيل «طلباتها» إلى منازل ومكاتب على درجات نارية مخصصة لهذا الهدف، إلا أن عدم قانونية معظمها جعلها تتوقف عن تقديم هذه الخدمة للزبائن، ما أدى إلى تراجع عملها، الأمر الذي جعل «مصدر عشرات العاملين في هذا القطاع مهدداً»، حسب قول أحدهم، في موازاة استغراب كثير من الزبائن اعتذار بعض مطاعم المدينة عن توصيل «طلباتهم» إليهم. فيما فضل عدد من أصحاب المطاعم عدم ذكر أسمائهم كي لا يؤثر ذلك «على عملنا وسمعتنا وسط الزبائن بانتظار البحث عن حل». دفعت حاجة العاملين على الدرجات النارية إلى الاستمرار «من أجل تأمين لقمة العيش»، حسب قولهم، بتأمين بعضهم التغطية الأمنية من خلال «واسطة»، فضلاً عن استعانة الشبان منهم بدرجات هوائية بصورة مؤقتة، في مشهد بات يتكاثر تدريجياً في عاصمة الشمال.

## محكمة المطبوعات تغرّم «المستقبل»

أصدرت محكمة المطبوعات في بيروت برئاسة القاضي روكز رزق حكماً على جريدة «المستقبل».

فقد تقدم الوزير جبران باسيل بدعوى في 2005/11/7 ضد الزميل في صحيفة «المستقبل» نصير الأسعد وجريدة «المستقبل» ممثلة بالمدير المسؤول توفيق خطاب، ورئيس التحرير هاني حمود، والشركة العربية المتحدة للصحافة في جرم نشر أخبار كاذبة وقذح وذم وتشهير وتشويه سمعته. قضى الحكم بإبطال التعقبات في حق الأسعد وخطاب وحمود.

الحكم الثاني في دعوى النائب نبيل نقولا (الصورة) في 2009/9/24 على خطاب وكاتب المقال الزميل أيمن شروف وحمود في جرم التحريض على القتل وقذح وذم وتحقير، وقضى الحكم بتغيير كل من خطاب وشريف مبلغ عشرة ملايين، وإلزامهما بالتكافل والتضامن دفع المبلغ للمدعى تعويضاً عن العطل والضرر اللاحقين به، وإلزامهما نشر خلاصة الحكم على نفقتهما في العدد الأول من جريدة «المستقبل» بعد تبليغهما بالحكم.

## خلاف وتضارب في تعليبا

وقع خلاف فردي بين مجموعة شبان في مقهى إنترنت في تعليبا، فحصل تشابك بالأيدي والعصي، واستخدم الشبان الزجاجات الفارغة. الخلاف شكل حلقة ثانية من مسلسل خلافات وقعت قبل يومين، وسببها «التشفيط» بالسيارة. فور شيوع خبر التضارب في المقهى، حضرت قوة من الجيش وفرضت طوقاً أمنياً مشدداً في البلدة، وأوقفت عدداً من المتنازعين. بعض سكان البلدة سجلوا اعتراضاً على تعاطي الجيش معهم، فكان عدد منهم يحضر احتفالاً بعيد الأم نظمته حركة أمل في المنطقة. وقالوا إنه أطلقت النار عشوائياً. وقد تدخلت شخصيات من «حركة أمل» وحزب الله وتيار المستقبل لمنع تطوّر الإشكال بين الشبان.

## حكمان لمحكمة جنابات البقاع

أصدرت محكمة الجنابات في البقاع أمس، وفق ما جاء في الوكالة الوطنية للإعلام. على أ. أ. بالأشغال الشاقة المؤبدة وغرامة خمسين مليون ليرة لبنانية بعدما أدين بتهمة الإتجار بالمخدرات. وحوكم و. ا. بتهمة محاولة القتل قصداً وأسلحة، وعوقب بالأشغال الشاقة لمدة سبع سنوات ونصف سنة وإلزامه بتسليم السلاح الحربي المستعمل.

هل يستعيد مكتب بلمار تحقيقات ميليس؟ (أرشيف - الأخبار)

## شطارات فريفة، بلمار البوليسية

«إن توسيع دائرة الطلبات من جانب فريق المحققين يقطع الطريق على من يحاول القيام بهجوم مضاد يستهدف مهمتها»، هذه الكلمات المنقولة عن لسان «مصدر مسؤول» في المحكمة تدل على نقص في المهنية وتوظيف لـ«شطارات» بوليسية غير مجدية، لا بل مسببة إلى مبدأ العدالة الذي تدعي المحكمة اعتماده. فبهدف الحصول على معلومات في شأن عدد محدود من الطلاب الجامعيين، طلب مكتب بلمار تزويدهم لوائح بأسماء جميع الطلاب المسجلين في الجامعات والمعاهد التربوية العليا في لبنان. ويمثل ذلك تجاوزاً لمبدأ الخصوصية الفردية الذي هو جزء أساسي من حقوق الإنسان. ويُسأل هنا: ما هو مصير المعلومات التي جمعها فريق بلمار دون حاجته إليها؟

التقرير الذي كان الرئيس السابق للجنة التحقيق الدولية ديتليف ميليس قد رفعه إلى مجلس الأمن يعود إلى مبدأ حماية هذه الأسماء المشطوبة من التقرير لا من التحقيق، وذلك للمحافظة على سلامتهم في الدرجة الأولى. وبالتالي ستظهر هذه الأسماء في المحكمة، وهي لم تتغير منذ بدء التحقيق. فالمحققون المتعاقبون على الملف تصرّفوا على أن التحقيق كل لا يتجزأ. وبالتالي كل محقق أكمل ما بدأه سلفه. كان ذلك في عدد 15 شباط 2009 في إحدى الصحف العربية البارزة، وبقلم زميلتين اختارت المحكمة الدولية الخاصة إحداهما لتكون المتحدثة الرسمية باسمها. ونقلت الزميلتان عن مصدرهما «القضائي» قوله إن «نقل الضباط الأربعة الموقوفين، اللواء جميل السيد واللواء علي الحاج والعميد مصطفى حمدان والعميد ريمون عازار، سيجري قبل صدور القرار الظني، أي لدى مراجعة قاضي ما قبل المحاكمة الملفات وتحديد من يجب جلبهم إلى المحكمة، ومن ستطلب شهادتهم».

لم يُفهم سبب اختيار قلم الحكمة الدولية شخصاً كان قد نقل معلومات تستيق التحقيق والمحاكمة، وتتهم جهة محدّدة، لتتولى منصب المتحدثة باسمها. لكن ما يبدو شبه أكيد أن للزميلة توجهاً سياسياً واضحاً. ما يجعل السؤال عن مدى حياديتها في عملها كمتحدثة باسم المحكمة مقبولاً لا بل ملخاً.

## فضّل المدعي العام الدولي عدم التحقيق في تسريبات المحكمة الإعلامية

تعنيه. كذلك فضّل بلمار عدم مطالبة القاضي بأن يأذن له بالاستماع إلى عشرات الاتصالات الهاتفية، وبالاطلاع على الرسائل الإلكترونية التي بعث بها موظفون في لاهي. وفضّل كذلك عدم مصادرة الأقراص الإلكترونية الصلبة للحواسيب ليتمكن من التدقيق في الرسائل التي جرت، على الأرجح، إزالتها لإخفاء الأثر. فبلمار يعلم أن ذلك قد يؤثر سلباً في معنويات المحققين وفي العلاقات بينهم، كما يعلم أن للقوى الدولية أنزاعاً استخبارية لن يقوى على بنرها.

## سؤال عن الحياد

قال «مرجع قضائي» لصحيفة عربية «إن شطب أسماء مسؤولين سوريين من

ظهيرهما. وبعد انطلاق عمل المحكمة في آذار 2009 ارتفعت نسبة «التسريبات» إلى أن توجت بمقال «دير شبيغل» الألمانية التي تتمتع بصدقية دولية. لكن بلمار فضل إهمال الأمر والتأكيد من خلال المتحدثة باسمه راضية عاشوري أن التصريحات والتحليلات الإعلامية لا

## قضية

## محامو الأحزاب يطالبون بتفعيل قانون المقاطعة

## محمد نزال

استمرت قضية الأستاذ في الجامعة الأميركية الدكتور ساري حنفي بالتفاعل، رغم تقديمه ما راه البعض بمثابة «اعتذار»، وذلك على خلفية اشتراكه في إعداد كتاب مع باحثين إسرائيليين. بدعوة من عمدة القضاء في الحزب السوري القومي الاجتماعي إلي غصان، عقدت مكاتب المحامين في الأحزاب والقوى الوطنية اللبنانية اجتماعاً في مركز «القومي» في الحمراء، لبحث التصدي بالموسائل القانونية «لكل محاولات الالتفاف على القوانين اللبنانية لتدمير التطبيع مع العدو الصهيوني، وخاصة على المستوى التربوي والأكاديمي، مهما كانت الحجة أو الذريعة».

قررت القوى المذكورة طرح القضية في سياق قانوني، لأنها «تمثل انتهاكاً صريحاً للقوانين اللبنانية وأحكام المقاطعة»، وأكد غصان لـ«الأخبار» أن المجتمعين سيتوجهون إلى نقابة المحامين، وتحديد إلى لجنة «مقاومة التطبيع» في النقابة، لبحث ما يمكن فعله حيال الخطوة «التي حملت إساءات، ولو غير مقصودة، تجاه اللبنانيين الذين قدموا ضريبة الأرواح والأرزاق في التصدي لجرائم العدو».

عميد القضاء في «القومي» يستغرب الكلام عن عدم تضخيم القضية والنظر

## إعادة الاعتبار للقوانين اللبنانية التي صاغت مفهوم العدا للكيان الصهيوني

إليها كاسر «بسيط»، فالبعض رأى أن الإسرائيليين الذين اشترك معهم حنفي في الكتاب هم يساريون وضد الصهيونية، لكن بمطلق الأحوال «هذا النقاش لا يعنيني في لبنان، ربما يعني الفلسطينيين في الداخل، لكنه أبداً لا يعني لبنان المنتصر».

ومما جاء في البيان، الذي أذيع في ختام الاجتماع، أمس، أن مكاتب المحامين في الأحزاب والقوى اللبنانية «تتابع ما دار من سجال قامت بتظهيره وسائل الإعلام بين مؤيد ومندد حول خطوة الدكتور حنفي، إلا أنها تؤكد أن معالجتها لا تقتصر على المستويين الثقافي والسياسي، بل يجب الالتفات إلى تبعاتها القضائية، لا بقصد الانتقام من حنفي، بل لإعادة الاعتبار إلى

القوانين اللبنانية المرعية الإجراء، والتي صاغت مفهوم العدا للكيان الصهيوني، وفقاً لطبيعة الكيان الإجرامي وما جرّه من ويلات على لبنان والمنطقة». يُشار إلى أن الاجتماع ضم كلا من: إلي غصان (القومي)، مصطفى قبان (حركة أمل)، إبراهيم عوضة (حزب الله)، وليد الصغير (الحزب التقدمي الاشتراكي)، وعدداً من ممثلي الأحزاب والتيارات الأخرى. وقد أكد غصان لـ«الأخبار» أن التيار الوطني الحر وتيار المردة مؤيدان لمضمون البيان، وكذلك الأمر بالنسبة إلى الحزب الشيوعي، رغم عدم حضور ممثله شخصياً.

لم ينس المجتمعون في بيانهم الإشارة إلى دور الجامعة الأميركية في بيروت في إطار هذه القضية، فأكدوا ضرورة أن تلتزم بمضمون بيانها الذي أكدت فيه خضوعها للقانون اللبناني. وطالبوا الجامعة بالمبادرة إلى اتخاذ إجراءات كفيلة بإزالة اسمها عن اسم الكتاب، ولا سيما «أن وضع اسمها إلى جانب اسم جامعة تل أبيب ومعهد كوهين، لا يمثل إساءة إلى صورة الجامعة وحسب، بل خرقاً للقوانين اللبنانية». أخيراً، دعا البيان المؤسسات الرسمية، وخاصة وزارتي التربية والتعليم العالي والثقافة، لأخذ دورها في التأكد من مضمون الكتاب، إذ إنه لا يوزع وغير معتمد في أي جامعة في لبنان.

